



تأثير معايير جودة الاعتماد الأكاديمي الدولية AACSB على متطلبات سوق العمل العراقي
بالتخصصات المحاسبية (دراسة حالة)

The impact of the AACSB international academic accreditation quality standards
On the requirements of the Iraqi labor market in accounting specialties (case study)

م. د. عبدالواحد غازي محمد⁽¹⁾ أ. م. د. علي مال الله عبدالله⁽²⁾ م. سوسن أحمد سعيد⁽³⁾

abdulwahed_ghazi@uomosul.edu.iq

جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد- قسم المحاسبة

abstract

The research focuses on determining the level of application of international academic accreditation standards (particularly the accounting ones) and the extent of their contribution to supplying the Iraqi labor market with accountants and auditors, and the obstacles that will prevent the adoption of these standards in the accounting department at the University of Mosul through the checklist that was prepared in accordance with the accounting academic accreditation standards As well as personal interviews with faculty members and quality committees at the University of Mosul in order to obtain important data, leading to recommendations and results that contribute to helping all parties, whether the labor market (the demand for accountants and auditors) or the academic bodies represented by the University of Mosul (the supply parties with their outputs accountants and auditors) in order to balance and overcome all obstacles and keep abreast of all developments.

Keywords: academic accreditation standards, Iraqi labor market, accounting specialties.

الملخص

يركّز البحث على تحديد مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الدولية (وتحديداً المحاسبية منها) ومدى مساهمتها في رفد سوق العمل العراقي بالمحاسبين والمدققين، والمعوقات التي ستحول دون تبني هذه المعايير في قسم المحاسبة في جامعة الموصل من خلال قائمة الفحص، التي تم إعدادها وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية، فضلاً عن المقابلات الشخصية مع أعضاء هيئة التدريس ولجان الجودة في جامعة الموصل من أجل الحصول على البيانات المهمة، وصولاً إلى توصيات ونتائج تُسهم في مساعدة الأطراف كلّها سواء أكان سوق العمل (جهات الطلب على المحاسبين والمدققين) أم الجهات الأكاديمية المُمثّلة بجامعة الموصل (جهات العرض بمخرجاتها من المحاسبين والمدققين) من أجل الموازنة وتذليل المعوقات كلّها ومواكبة التطورات جميعها.

الكلمات المفتاحية: معايير الاعتماد الأكاديمي، سوق العمل العراقي، التخصصات المحاسبية.

المقدمة

من أهم انعكاسات التطورات الحديثة في المجالين الاقتصادي والرقمي تحوّل المجتمع من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بأهداف التعليم الجامعي ووسائله. إذ تكون ملبية لحاجة أسواق العمل والوحدات الحكومية التي تعتمد على مخرجات البرامج الأكاديمية، ما يتطلب ضرورة الاهتمام بهذه المخرجات وتطويرها. وقد بدأت الجامعات والكليات على المستوى الدولي والمحلي بالاهتمام بالاعتماد الأكاديمي؛ من أجل تبني مفاهيمه وصولاً إلى زيادة جودة مخرجاتها من الخريجين، في محاولة لمواكبة التطورات الحديثة، وتلبية متطلبات أسواق العمل. ويتوجب على القائمين على التعليم المحاسبي (كليات، ومعاهد، وجامعات)، تطوير المناهج والأساليب المستعملة وتحديثها في ظلّ عالم متطور ومتغير باستمرار. لذلك قد أصدرت المنظمات المهنية الدولية المعايير، التي تؤهل المؤسسات المحاسبية التعليمية للحصول على الاعتماد الأكاديمي؛ لتطوير الأهداف والبرامج التعليمية، وتقويمها وتحسينها (ولا سيما المحاسبية). ومن أهم هذه المعايير معايير الاعتماد الأكاديمي الصادرة عن AACSB.

الدراسات السابقة:

- 1- دراسة (حسابة 2017): **تقويم مناهج المحاسبة بجامعة السلام في ضوء احتياجات سوق العمل:** هدفت الدراسة إلى عرض مناهج المحاسبة ومقارنتها في كُلية العلوم الإدارية والمالية، وكُلية الدراسات التنموية بجامعة السلام في ضوء احتياجات سوق العمل. وقد توصّلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمّها الحاجة إلى تطوير المناهج المحاسبية في كلا الكليتين، حتى تواكب سوق العمل المتجدّدة، وربط بحوث الطلاب بمشكلات السوق الحقيقية.
- 2- دراسة (العبيدي ومحمد 2021): **دور التعليم المحاسبي في تطوير الثقافة المحاسبية للإيفاء بمتطلبات سوق العمل :** وقد هدفت الدراسة إلى تشخيص طبيعة العلاقة بين ممارسات التعليم المحاسبي، وعملية تطوير مستوى الثقافة المحاسبية للمخرجات الجامعية. وقد توصّلت الدراسة إلى نتائج عدّة: أهمّها إنّ ممارسات التعليم المحاسبي الحديثة ليست المصدر الوحيد لتطوير مستوى الثقافة المحاسبية، فهناك مصادر أخرى منها: الخبرة المتراكمة والاعلام المحاسبي.
- 3- دراسة (حسن 2018): **تأثير الاعتماد الأكاديمي في تلبية احتياجات سوق العمل :** هدف البحث إلى التعرف على تأثير الاعتماد الأكاديمي في التخصصات الإدارية في تلبية احتياجات سوق العمل من التخصصات الإدارية ، من خلال

استمارة استبيان. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود علاقة ارتباط بين الاعتماد الأكاديمي، وبين حاجة سوق العمل في التخصصات الإدارية .

4- دراسة **Hunt 2015** : **قيمة اعتماد AACSB في مجالات مختارة** : هدف البحث إلى دراسة البحوث ومراجعتها، حول قيمة معايير AACSB في مجالات عدة، مهمة للطلبة وأصحاب الأعمال. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: ضرورة اعتماد معايير AACSB؛ لأنها مهمة لكليات إدارة الأعمال وأسواق العمل والطلبة. ويلاحظ من الدراسات السابقة تركيزها على معايير الاعتماد الأكاديمي الدولية ذات العلاقة بتخصصات الإدارة ، فضلاً عن دراسة دور هذه المعايير وتحليلها، في تلبية احتياجات سوق العمل من التخصصات الإدارية ، أو التخصصات الأخرى دون التخصصات المحاسبية. لذلك تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على معايير الاعتماد الأكاديمي الدولية في التخصصات المحاسبية (حصراً)، وتوضيح ماهية هذه المعايير، ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل العراقي بالتخصصات المحاسبية في البيئة العراقية. ولاسيما أن هذه المعايير قد تمّ تحديثها في وقت قريب جداً. وقد ركزت هذه الدراسة على معايير AACSB المحاسبية فقط؛ لأنها أفردت خصوصية للتخصصات المحاسبية بما يلبي حاجة سوق العمل، وتطلعات أقسام المحاسبة في الكليات والمعاهد.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث باتجاهين اثنين: الأول يتمثل بقدرة المؤسسات الأكاديمية الخاصة بالتعليم المحاسبي (كليات ومعاهد) في تلبية الاحتياجات المتوقعة والمستقبلية لسوق العمل العراقي من التخصصات المحاسبية، والثاني هو مدى وجود فجوة بين متطلبات سوق العمل العراقي من التخصصات المحاسبية، وإمكانيات المؤسسات الأكاديمية في توفير هذه المتطلبات بالمواصفات والمؤهلات المطلوبة، لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث كالآتي:

- مدى تطبيق أقسام المحاسبة في جامعة الموصل لمعايير الاعتماد الأكاديمي الدولية (ولا سيما المحاسبية) ؟
- مدى قدرة معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية في تلبية احتياجات سوق العمل العراقي ومتطلباته من التخصصات المحاسبية ؟

أهداف البحث :

- 1- التعرف بمعايير الاعتماد الأكاديمي الصادرة عن AACSB، مع التركيز على معايير الاعتماد المحاسبي بشكل خاص.
 - 2- توضيح متطلبات سوق العمل العراقي من المهارات والمؤهلات المحاسبية.
 - 3- تحديد دور معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية في تلبية متطلبات سوق العمل العراقي من التخصصات المحاسبية.
- فرضية البحث:** يركز البحث على الفرضيات الآتية:

- تُسهم معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية (الدولية) في تلبية الاحتياجات المتوقعة والمستقبلية لسوق العمل العراقي من التخصصات المحاسبية.
- تُسهم معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية (الدولية) في تضيق فجوة التوقعات بين المتطلبات الحالية لسوق العمل العراقي من التخصصات المحاسبية، وإمكانيات المؤسسات الأكاديمية في توفير هذه المتطلبات بالمواصفات والمؤهلات المطلوبة.

منهجية البحث:

تمّ الاعتماد في الجانب النظري على المصادر المتعلقة بموضوع البحث، ولا سيّما معايير الاعتماد الأكاديمي وحاجة سوق العمل العراقي من المحاسبين والمدققين، فيما اعتمدت الدراسة العملية على توضيح دور هذه المعايير في توفير متطلبات سوق العمل العراقي من التخصصات المحاسبية من خلال دراسة حالة، تضمنت استمارة فحص تمّ من خلالها التعرف على مدى توفر هذه المعايير في قسم المحاسبة لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل، وتأثير هذه المعايير على سوق العمل العراقي.

المبحث الأول: معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية الدولية

1-1 الاعتماد الأكاديمي

تشير عملية الاعتماد الأكاديمي إلى الممارسات التي تقوم بها هيئة خارجية، وهي مؤسسة الاعتماد، التي تقوم بمساعدة المؤسسة التعليمية المتقدمة للحصول على الاعتماد الأكاديمي في عملية تقويم أهدافها التعليمية وتحسينها، وتصل أخيراً - وفي عملية الاعتماد - إلى قرار باعتماد هذه المؤسسة أم لا (أمين، 2012، 286). والاعتماد: هو مكانة أكاديمية، أو وضع أكاديمي علمي يُمنح لمنحه للمؤسسة التعليمية، أو للبرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم، وفق ما متفق عليه مع مؤسسات التقييم التربوية والتعليمية. ويُعرف بأنه شهادة تُمنح لمؤسسة التعليم، التي تطبق معايير مُحددة لجودة التعليم، ويهدف الاعتماد الأكاديمي إلى: (جمعة وسمية، 2017، 57-58)

- أ- الارتقاء بجودة التعليم والحفاظ عليه.
- ب- توفير المساءلة ودعم المسؤولية للجوانب التنظيمية كلّها في المؤسسات التعليمية.
- ت- توفير مستويات ومعايير متقدمة للتقويم، تشمل الجوانب كلّها في المنظومة التعليمية.
- ث- تحديد المستويات التي يتوفر فيها شروط الاعتماد الأكاديمي.
- ج- تنمية فكر تعليمي وتربوي مرتبط بثقافة التقويم.
- ح- تعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات التعليمية.
- خ- التأكد من أنّ الطلبة وأسواق العمل و الأفراد جميعاً - أصحاب العلاقة - لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات، التي تبين كيفية حصول الطلبة على شهاداتهم، بموجب معايير أكاديمية نوعية.
- د- يوفر الاعتماد في الجامعات الحكومية فرصة للتأكد من أنّ الأموال العامة يُنمّ تخصيصها، وصرفها وفقاً للأهداف المحددة، وأنّ هنالك إمكانية لمساءلة المؤسسات والجامعات.

1-2 التجارب الدولية والعربية في تبني الاعتماد الأكاديمي وتطبيقه.

1-2-1 التجربة الامريكية: تعدّ الولايات المتحدة أول من راعى مبدأ الحرية والجودة، إذ سمحت للعديد من الجامعات بالانتشار. وقد أنشئت منذ أوائل القرن العشرين أدوات لمتابعة جودة أداء الجامعات، ومنها أداة الاعتماد، إذ يجعل الاعتماد نتائج المتابعة متاحة للراغبين في التعليم. وتشبه مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدّ كبير المؤسسات الخاصة، التي تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة تتمثل في مجالس إدارة هذه الجامعات. ويُعدّ التأثير الحكومي على هذه الجامعات محدوداً قياساً بالدول الأوروبية؛ ولذلك فإنّ المسؤولية تقع على الجامعات في عملية التنظيم وإيجاد الموارد. ويأخذ الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية شكلين وهما: المؤسسي والتخصصي.

1-2-2 التجربة البريطانية: تُعدّ بريطانيا من أكثر الدول الأوروبية التي تركّز على أهميّة التقويم ومتابعة جودة التعليم، وذلك منذ إعلان بولونيا عام 1997 ، الخاصّ بضرورة التوجّه نحو نظام تعليم جامعي عالي الجودة. وتُمثّل المملكة المتّحدة نموذجاً للفكر الأوروبي، الذي جاء متأخراً عن الولايات المتّحدة ومختلفاً عنها، إذ أنّ نظام اعتماد البرامج الدراسية في المملكة المتّحدة في مراحلها الأولى كان يتمّ عن طريق الهيئات المهنية والقانونية حتى عام 1997، عندما أنشأت المملكة المتّحدة هيئة مستقلة لتوكيد الجودة وعمليات الاعتماد في التعليم العالي، وتعود البدايات الأولى لنظام الاعتماد في المملكة المتّحدة إلى عام 1996، عندما تمّ تكوين مجلس الجوائز القومية الأكاديمية (ربيع، 2020، 271-272).

1-2-3 التجربة السعودية: تمّ إنشاء "الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي" في المملكة العربية السعودية في عام 2004، لتقوم بمسؤولية وضع المعايير القياسية للمؤسسات والبرامج، ومنه إلى تقويم المؤسسات والبرامج واعتمادها في مرحلة التعليم العالي، التي تستوفي معايير الجودة المطلوبة. وفي سبيل ذلك قامت الهيئة بتصميم نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ لدعم التحسين المستمرّ للجودة، وكان الهدف الرئيس للهيئة الوطنية من ذلك هو ضمان تطبيق المعايير المتعارف عليها دولياً في مؤسسات التعليم العالي، وفي البرامج الأكاديمية جميعها في المملكة العربية السعودية (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2011، 5).

1-2-4 التجربة المصرية: في عام 2001 تمّ إنشاء اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، التي من أهم اختصاصاتها وضع الاستراتيجية القومية والسياسات التنفيذية لضمان الجودة والاعتماد للبرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، مع وضع نظام يكفل إعلام المجتمع بمستوى المؤسسات التعليمية، وقدرتها على تقديم الخدمة التعليمية وفقاً لرسالتها المعلنة (عطية وزهران، 2008، 15-16).

1-2-5 التجربة العراقية: في العام 2018 أصدر جهاز الإشراف والتقويم التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، معايير الاعتماد المؤسسي الوطنية لمؤسسات التعليم العالي في العراق، وقد تضمنت المعايير الآتية: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2018، 1)

- استراتيجية المؤسسة التعليمية.
- الحوكمة والإدارة .
- الموارد المالية والمادية.
- أعضاء هيئة التدريس.
- الطلبة.
- البحث العلمي.
- خدمة المجتمع.
- المناهج.

1-3 جمعية تطوير كليات الأعمال الدولية AACSB

تعمل جمعية AACSB (The Association to Advance Collegiate Schools of Business) على تطوير جودة التعليم في الاختصاصات الإدارية والمحاسبية في أنحاء العالم جميعاً، من خلال تبني مفاهيم: الاعتماد، والقيادة الفكرية، والخدمات ذات القيمة المضافة. وذلك من خلال معايير وعمليات اعتماد الأعمال والمحاسبة. وتعترف AACSB بالمؤسسات وكليات إدارة الأعمال والوحدات الأكاديمية المحاسبية، التي تدعم مهمتها وقيمتها الأساس. وتُعزّز مفاهيم التعليم في الإدارة والمحاسبة، كما تركز AACSB على التحسين المستمر للجودة في تعليم الإدارة والمحاسبة من خلال المشاركة والابتكار (AACSB, 2016, 1). وتعد (AACSB) منظمة غير هادفة للربح موجهة نحو المؤسسات التعليمية، وتكرس جهودها لتعزيز التعليم العالي وتحسينه في مجال الأعمال. وهي أقدم وكالات الاعتماد وأعرقها، إذ تأسست في عام 1916، وهي المنظمة الأولى المسؤولة عن اعتماد الكليات والبرامج الجامعية في مجال الأعمال والمحاسبة. وقدّمت المعايير الأولى لها لاعتماد الأعمال في عام 1919. وكانت الجمعية تمنح الاعتماد لإدارة الأعمال فقط. وفي عام 1981 بدأت في خطوات الاعتراف الأكاديمي بالبرامج المحاسبية. ويشكّل اعتماد (AACSB) علامة مميزة للجودة، وقد حصلت عليها أقل من 5% من كليات الأعمال في أنحاء العالم جميعها. ويقع مقرها العام في فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، في حين يقع مقر آسيا في سنغافورة (سعيد وعلي، 2017، 106).

1-4 معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية الصادرة عن AACSB

تم إصدار هذه المعايير عام 2013، وتمّ إصدار تحديث آخر لها عام 2018، وكانت بعنوان (إجراءات الاعتماد الأكاديمي ومعايير الاعتماد المحاسبي). وقد تضمنت هذه المعايير ما يأتي: (AACSB, 2018, 5-32)

القسم الأول: معايير الأهلية للحصول على الاعتماد المحاسبي:

معايير الأهلية تخدم ثلاثة أهداف، وكالاتي:

- تحدّد معايير الأهلية سلسلة من القيم الأساس والمبادئ التوجيهية، التي يُعتقد AACSB أنّها مُهمّة. ويجب أن تُظهر الوحدات الأكاديمية للمحاسبة التزاماً بهذه القيم والمبادئ التوجيهية من أجل تحقيق الاعتماد المحاسبي AACSB والاستمرار فيه.
 - إنّها توفر أساساً لمراجعة النظراء والأقران من خلال تحديد نطاق المراجعة، وإبرام اتفاقية حول وحدة الاعتماد المحاسبي المراد مراجعته، وتحديد تنظيم هذا الكيان ودعمه في سياق التعليم المحاسبي، فضلاً عن علاقته بتعليم إدارة الأعمال.
 - تتناول معايير الأهلية بعض الخصائص الأساس، التي تؤثر في درجة جودة برامج المحاسبة والأعمال والبحوث والأنشطة الأخرى.
- وينبغي الإشارة إلى أنّ هذه المعايير تقسم إلى فئتين رئيسيتين: معايير العمل المُطبّقة التي تنطبق على مراجعات اعتماد المحاسبة من AACSB والتي يتم تناولها عادة كجزء من عملية مراجعة الأعمال. والمعايير التي تميّز التعليم المحاسبي، ومهنة المحاسبة والدور والمسؤوليات التي يجب أن تتحمّلها مهنة المحاسبة؛ لأنّها تخدم المصلحة العامة. علاوة على

ذلك، يجب أن تعكس هذه المعايير الفريدة تلك السمات التي تتوافق مع تطوّر ممارسة المحاسبة كمهنة مكتسبة مماثلة للقانون والطب.

القسم الثاني: معايير الأعمال المطبقة : يوضّح هذا القسم معايير الأعمال التي تنطبق على الوحدة الأكاديمية المحاسبية. وكحد أدنى يجب أن تتضمن وثائق مراجعة اعتماد كليات إدارة الأعمال المتعلقة بكل من معايير الأعمال المحددة في أي وحدة أكاديمية محاسبية، ولا تتطلب وثائق منفصلة ومميّزة للمراجعة المحاسبية. وينبغي أن توضح الوحدة الأكاديمية المحاسبية التوافق مع معايير اعتماد كليات الأعمال الصادرة عن AACSB. والآتي يبيّن معايير الأعمال التي تطبق على الوحدة الأكاديمية المحاسبية: معيار (4): قبول الطلاب والتقدم والتطوير الوظيفي، معيار (6): إدارة الكلية ودعمها، معيار (7): كفاءة الموظفين المحترفين وتوزيعهم، معيار (9): محتوى المناهج الدراسية (لدرجات إدارة الأعمال جميعها)، معيار (10): التفاعلات بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، معيار (11): المستوى التعليمي لبرنامج الشهادة وهيكله ومعادلته، معيار (12): فاعلية التدريس، معيار (13): المشاركة الأكاديمية والمهنية للطلاب، معيار (14): التعليم التنفيذي.

القسم الثالث: المعايير الخاصة بالوحدة المحاسبية:

- **المعيار 1: مهمة الوحدة الأكاديمية والتأثير والابتكار:** تحدّد الوحدة الأكاديمية المحاسبية مهمة واضحة ومميّزة، مع تحديد النتائج المتوقعة التي تنطوي عليها هذه المهمة، والاستراتيجيات التي ستستعملها لتحقيق هذه النتائج. وللوحدة تاريخ محدّد للإنجاز والتحسين المستمرّ، مع تحديد الإجراءات المستقبلية للتحسين المستمرّ والابتكار، بما يتفق مع رسالتها والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.
- **المعيار 2 : تأثير المساهمات الفكرية ومواءمتها:** تنتج الوحدة الأكاديمية المحاسبية مساهمات فكرية عالية الجودة تتفق مع رسالتها ونتائجها المتوقعة واستراتيجياتها، والتي تؤثر على التدريس النظري، والممارسة العملية في المحاسبة وإدارة الأعمال.
- **المعيار 3: الاستراتيجيات المالية وتخصيص الموارد:** الوحدة الأكاديمية المحاسبية لديها استراتيجيات مالية لتوفير الموارد المناسبة والكافية لتحقيق رسالتها وأعمالها.
- **المعيار 4: محتوى منهج البرنامج المحاسبي:** محتوى المنهج (ولكل درجة وبرنامج محاسبي) مناسب للتوقعات والمتطلبات المهنية وأهداف التعلم ذات الصلة.
- **المعيار 5: مهارات ومعرفة تقنيات المعلومات لخريجي المحاسبة:** تماشيًا مع المهمة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات الداعمة، تشمل برامج المحاسبة الخبرات التعليمية التي تطوّر المهارات والمعرفة المتعلقة بدمج تقنيات المعلومات في المحاسبة والأعمال. وتشتمل المهارات والمعرفة المتعلقة بالتقنيات الحالية، والناشئة البيانات ومشاركة البيانات وتحليلاتها، وتقارير البيانات والتخزين.
- **المعيار 6: كفاءة كليات وأقسام المحاسبة ووثائق التفويض المهنية للكلية:** أي إن ملاك أعضاء هيئة التدريس بالوحدة الأكاديمية المحاسبية، يجب أن يتضمّن عددًا كافيًا من الأفراد، الذين لديهم أوراق اعتماد محاسبية مهنية ومؤهلات وشهادات وخبرة، ويتمّ توزيع هؤلاء الأفراد بطرائق تتفق مع مهمة الوحدة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات الداعمة.

5-1 متطلبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية : من أجل تطبيق هذه معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية على المؤسسات الأكاديمية توفير العديد من المتطلبات، لتكون وسيلة لإنجاح تطبيق هذه المعايير. ومن أهم هذه المتطلبات ما يأتي: (امين، 2012، 301)

- 1- أن تكون أهداف المؤسسة واضحة وشاملة للأطراف كلها، ذات العلاقة بالمؤسسة التعليمية، وأن تكون تلك الأهداف قابلة للفحص والتقييم المستمر.
 - 2- وجود ملاكات إدارية وأكاديمية فعالة، مع ضمان آليات وسياسات للتنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية، كإنشاء مراكز التطوير المهني في الجامعة، بما يتلاءم مع الخطط المستقبلية للمؤسسة.
 - 3- تطوير جودة المنتج التعليمي وتحسينه، وتقديم الدلائل على قدرة المؤسسة على الاستقرار والاستمرار في تحقيق الأهداف.
 - 4- توافر الموارد المادية والمالية والبشرية الملائمة لإنجاز أهداف المؤسسة.
 - 5- تبني سياسات وبرامج تُظهر أن احتياجات الطلبة وطموحاتهم واهتماماتهم، تؤخذ بالحسبان من قبل المؤسسة، وأنها مرتبطة بشكل وثيق بأهدافها.
 - 6- التقييم والمراقبة المستمرين لسلوك المؤسسة وممارساتها والإعلان عن هذه الممارسات للمجتمع؛ لضمان شفافية المؤسسة ونزاهتها واستقامتها، من خلال النشرات الدورية والإعلان عن أهدافها بشكل واضح وصريح.
- المبحث الثاني: حاجة سوق العمل العراقي للتخصصات المحاسبية.**

2-1 العلاقة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل:

يتمثل سوق العمل العراقي، الذي يستوعب مخرجات التعليم المحاسبي: (محاسبين، ومدققين داخليين وخارجيين) بقطاعات عدّة، وأهمّها:

- القطاع الحكومي (دوائر ووزارات الدولة كافة).
 - القطاع الخاص بمجالاته واختصاصاته كافة .
 - الجهات الرقابية (ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة).
 - سوق العراق للأوراق المالية.
 - مكاتب المحاسبة والتدقيق.
 - المنظّمات والهيئات الأخرى.
- ويعتمد سوق العمل على مخرجات التعليم المحاسبية، وتعدّ العلاقة بين التعليم المحاسبي وسوق العمل علاقة طردية قوية، إذ إنّ كلاً منهما يكمل بعضهما بعضاً، وذلك من خلال الطلبة الذين يقومون بتعلّم التعليم المحاسبي في المرحلة الجامعية، عبر خطط ومناهج دراسية، وتطبيقها بشكل عملي في الممارسة العملية في سوق العمل، وبذلك يكون التعليم المحاسبي، يعمل على تلبية متطلبات واحتياجات سوق العمل من المحاسبين، هذا من جانب التعليم المحاسب، وكذلك من جانب سوق العمل إذ يعمل أصحاب العمل على تلبية احتياجات أعمالهم ومتطلباتها، ومن المحاسبين المتمرسين في عملهم من خلال تعلّمهم التعليم المحاسبي، فضلاً عن استيعاب مخرجات التعليم المحاسبي، وصقل الخبرة العلمية لديهم بالخبرة العملية التي يوفرها سوق العمل، ومن ثمّ تجد أنّ نظام التعليم المحاسبي يعمل على تزويد الطلبة بالمعارف والخبرات العملية

جميعها، من خلال دراسة مساقات ومناهج محاسبية في المرحلة الجامعية؛ ليتمكن هؤلاء الطلبة من تطبيقها بشكل علمي في الممارسة العملية لسوق العمل (حسان، 2018، 36).

2-2 احتياجات سوق العمل العراقي للمهارات في التخصصات المحاسبية:

تتطلب بيئة سوق العمل العراقي أن يكون خريج التعليم المحاسبي مؤهلاً لأداء العمل المحاسبي وممارسته، عن طريق اكتسابه مهارات مهنية عدة، يمكن تلخيصها بالآتي: (سلمان ومهدي، 2018، 164).

- المهارات والمعرفة بتقنيات المعلومات واستعمال الأساليب الإحصائية والرياضية.
- مهارات تطبيق المعرفة كالقدرة على تطبيق النظرية المحاسبية والقياس المحاسبي، فضلاً عن كتابة التقارير المهنية.
- المهارات التشغيلية ك: القدرة على تحليل البيانات، والمعلومات المحاسبية وتبويبها، وتحليل المخاطر.
- المهارات الاستراتيجية كمهارات اتخاذ القرارات.
- مهارات التقييم المختلفة كتقييم مخرجات النظم المحاسبية.
- مهارات التفكير الانتقادي والإبداع في حلّ المشكلات المحاسبية.
- مهارات التعليم المحاسبي الطويل الأجل، وتتطلب فهم المستجدات بشأن المعرفة المحاسبية والقدرة على التعليم الذاتي.

2-3 مجالات المشاركة والارتباط بين سوق العمل والتخصصات المحاسبية:

إنّ مجالات المشاركة والربط بين الجامعات وقطاعات سوق العمل المختلفة تأخذ أشكالاً متعدّدة تتمثّل في: (حسابية، 2017، 6)

- ✓ الأهداف المشتركة بين قطاع التعليم الجامعي وقطاعات سوق العمل، على أن يفتنح كلّ طرفٍ بأنّه لن ينجح في تحقيق أهدافه إلا من خلال المشاركة والتعاون مع الطرف الآخر.
- ✓ البرامج التعليمية المشتركة بأشكالها المختلفة، والتي تُسمّى بالتعليم التجريبي، الذي يظهر أهميّة التدريب سواء أكان في مرحلة التعليم أم أثناء أداء الوظيفة.
- ✓ أن تقدّم بعض مؤسسات الأعمال منشآتها البحثية ومختبراتها لطلبة الجامعات للتعليم والتدريب، إذ تقع المسؤولية على قطاعات سوق العمل المختلفة ذات الإمكانيات التقنية في مساعدة الطلاب على: التعرف، والتعامل، والتدريب على التقنيات المتوافرة لديها.
- ✓ إقامة علاقات علمية وعملية بين قطاعات سوق العمل وقطاع التعليم الجامعي إذ تأخذ هذه العلاقات أشكالاً مختلفة منها: أن تستعين الجامعات بخبرات قطاع الأعمال في تصميم المعامل، وتحديث الأجهزة بما يتواءم مع أحدث المستويات التقنية، مشاركة بعض المتخصصين في قطاعات الأعمال في الإشراف على بعض أبحاث الطلاب، وتوجيههم إلى اختيار أبحاثهم في مجالات علمية وبحثية معيّنة، تتصل ببعض أنشطة المنظّمة، مع تقديم المساعدات العلمية والتقنية والمادية للطلبة الباحثين، فضلاً عن عقد اتفاقيات بين بعض قطاعات سوق العمل والجامعات، تنصّ على تنفيذ برامج تتيح لطلبة السنوات النهائية في التخصصات كافة العمل في هذه المؤسسات، جنباً إلى جنب مع العاملين الدائمين لاكتساب المهارات العملية.

المبحث الثالث : دراسة الحالة

تضمنت دراسة الحالة تقييم الأداء الأكاديمي لقسم المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، من خلال استمارة فحص تم توزيعها على عدد من تدريسيي القسم، والتي تمثل أنموذجاً لقياس درجة الاعتماد الأكاديمي لأقسام المحاسبة، قياساً بمدى وفائها بمتطلبات سوق العمل، وتتضمن الاستمارة ستة محاور، وتم إعطاء كل محور وزناً نسبياً من إجمالي درجة تقييم الأداء، وكما موضح في الجدول (1)، إذ تضمن كل محور من محاور الاستمارة أسئلة مشتقة من معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية الدولية الصادرة عن AACSB ، وتمت الإجابة عليها من خلال المقابلات الشخصية أو المراسلات الالكترونية، وكان حجم العينة (28) تدريسيًا :

الجدول (1)

محاور تقييم الأداء لأقسام المحاسبة حسب الوفاء بمتطلبات سوق العمل.

ت	المحور	الوزن النسبي
1	مقياس التعلم والتدريس	20%
2	مقياس الخطة الدراسية	20%
3	مقياس الرسالة والأهداف	15%
4	مقياس الإرشاد والدعم الأكاديمي	15%
5	مقياس البحث العلمي	15%
6	مقياس خدمة الجامعة والمجتمع	15%
	إجمالي الدرجة	100%

فيما يوضّح الجدول رقم (2) مؤهلات عينة الدراسة ومواصفاتها، ممثلة بتدريسيي القسم ك: الشهادة، واللقب العلمي، والخبرة الأكاديمية وكالاتي:

الجدول(2)

وصف أفراد عينة الدراسة

الخبرة		اللقب العلمي		التحصيل الدراسي	
سنوات الخدمة	العدد	اللقب العلمي	العدد	الشهادة	العدد
5-1	2	مدرس مساعد	6	ماجستير	17
10-6	4	مدرس	15	دكتوراه	11
15-11	8	أستاذ مساعد	6		
16	12	أستاذ	1		
المجموع	28	المجموع	28	المجموع	28

المحور الأول: معيار التعلّم والتدريس

الجدول(3)

معيار التعلّم والتدريس

ت	السؤال	مدى توافر المعيار	نسبة التطبيق
1	هل تمكّن مقرّرات القسم الخريّج على اكتساب المعرفة اللازمة؛ لفهم متطلبات العمل المحاسبي وإدراكها وفق النظم المحاسبية الرائجة في بيئة العمل؟	متوافر	60%
2	هل تُمكن أساليب تدريس مقرّرات القسم الخريّج من إجراء أبحاث	متوافر	69%

		ودراسات في مجال تخصصه؟	
3	هل تساعد أساليب تدريس مقررات القسم الخريج على تقديم حلول مبتكرة في بيئة العمل؟	متوافر	67%
4	هل تسهم أساليب تدريس مقررات القسم في تنمية قدرات الخريجين على النقد والتحليل في بيئة العمل؟	متوافر	57%
5	هل تركّز مقررات القسم على تنمية قدرات الخريجين في حل المشكلات وصناعة القرارات؟	متوافر	60%
6	هل تركّز مقررات القسم على تنمية مهارات الخريجين في القيادة والعمل الجماعي؟	متوافر	57%
7	هل تركّز أساليب واستراتيجيات تدريس مقررات القسم على تنمية مهارات الخريج؛ لتحمل المسؤولية واستعمال الصلاحيات الممنوحة له في بيئة العمل؟	متوافر	57%
8	هل تركّز أساليب تدريس مقررات القسم الخريج على تنمية مهارات استعمال تقنية المعلومات في العمل المحاسبي؟	متوافر	63%
	مدى توافر متطلبات المحور ونسبة تطبيقها		
	متوافر		61%

ومن الجدول (3) السابق نلاحظ أنّ متطلبات تطبيق التعلّم والتدريس متوافرة، ولكن نسبة تطبيقها متوسطة، وكان أفضل المعايير تطبيقاً، معيار تمكين الخريج على إجراء الأبحاث والدراسات، التي بلغت 69%. فيما كان أقلها هو تركيز المقررات على تنمية مهارات الخريجين في: القيادة، وتحمل المسؤولية، واستعمال الصلاحيات، والتي بلغت 57% ، وهذا يعطي مؤشراً إلى أنّ مقررات القسم تركّز على تنمية المهارات الأكاديمية أكثر من تركيزها على المهارات العملية، وهو مؤشر على محدودية فاعلية مقررات القسم في تلبية متطلبات سوق العمل، والتي كانت بمستوى دون الوسط.

المحور الثاني: معيار الخطة الدراسية

الجدول (4)

معيار الخطة الدراسية

ت	السؤال	مدى توافر المعيار	نسبة التطبيق
1	هل يقوم القسم بتطوير مفردات المقررات الدراسية سنوياً؟	متوفر	75%
2	هل تواكب الخطة الدراسية للقسم التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال التخصص؟	متوفر	60%
3	هل تتسق الخطة الدراسية المعتمدة مع ما موجود في الواقع العملي	غير متوفر	42%
4	هل تتضمن الخطة الدراسية مقرر التدريب العملي الكافي لتأهيل خريجي القسم للاندماج بسوق العمل	غير متوفر	36%
5	هل تراعي الخطة الدراسية عند إعداد مفردات المواد الدراسية اختلاف بيئة العمل المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية؟	متوفر	63%
6	هل تراعي الخطة الدراسية عند إعداد مقرر التدريب العملي اختلاف بيئة العمل المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية	غير متوفر	45%
7	هل تُعدّ مقررات التخصص كافية لتأهيل الطالب للعمل في مكاتب المحاسبة والتدقيق؟	غير متوفر	48%
8	هل تعني مقررات الخطة الدراسية عن الحاجة لدورات تدريبية أساس بعد التخرج وقبل البدء في العمل؟	غير متوفر	36%
مدى توافر متطلبات المحور ونسبة تطبيقها		غير متوفر	51%

ومن الجدول (4) السابق نلاحظ أنّ دور الخطة الدراسية في توفير متطلبات سوق العمل وفق معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية ضعيفاً، إذ إنّ أغلب المتطلبات غير متوفرة، ونسبة تطبيقها منخفضة؛ ويرجع ذلك في الأساس إلى أنّ تطوير المقررات الدراسية مقيّدة بشكل كبير؛ وذلك بسبب خضوع القسم لمقررات اللجنة القطاعية، وأنّ أية عملية تطوير لا يتم اعتمادها إلا بعد إقرارها من قبل اللجنة القطاعية. وبعد سلسلة من الإجراءات الروتينية والمُعقّدة وُجِدَ أنّ

نسبة المرونة، التي تُمنح للقسم في مجال تطوير المقررات البالغة 20% غير كافية لتوفير متطلبات سوق العمل (استناداً إلى تعليقات عدد من أفراد العينة على هذا المحور ضمن الملاحظات المرفقة باستمارة الفحص).

المحور الثالث: معيار الرسالة والأهداف

الجدول (5)

معيار الرسالة والأهداف

ت	السؤال	مدى توافر المعيار	نسبة التطبيق
1	هل لدى القسم رسالة واضحة ومفهومة ومعلنة لطلاب الكلية؟	متوافر	90
2	هل تتسق رسالة قسم المحاسبة مع أهدافه؟	متوافر	93
3	هل تتضمن رسالة القسم وسائل وبرامج تحفز الطلاب الجدد على اختيار تخصص المحاسبة؟	متوافر	72
4	هل لدى القسم مكتبة علمية متخصصة تضم كتب ومراجع متخصصة بلغات مختلفة	متوافر	69
5	هل يقوم القسم باستطلاع آراء طلابه حول مدى اتساق أداء القسم مع رسالته وأهدافه؟	متوافر	69
6	هل تتاح الفرصة الكافية للطلاب لتبادل الخبرات العملية مع أعضاء هيئة التدريس بالقسم	متوافر	63
7	هل يوجد وسائل اتصال بين تدريسي القسم و الخريجين، بما يسهم بتزويد خريجي القسم بالمستجدات التي تحدث في بيئة العمل المحاسبي	متوافر	63
8	هل قواعد المعلومات الخاصة بالجامعة متاحة لخريجي القسم؟	متوافر	69
	مدى توافر متطلبات المحور ونسبة تطبيقها	متوافر	74%

ومن الجدول (5) نلاحظ أنَّ متطلبات المعيار متوافرة بدرجة جيدة، ما يعني أنَّ توفير متطلبات سوق العمل تعدَّ هدفاً من الأهداف الأساس للقسم عينة البحث، وهذا الهدف مُتَّسق مع رسالة القسم ضمن استراتيجية التعليم المحاسبي المعتمدة في القسم.

المحور الرابع: معيار الإرشاد والدعم الأكاديمي

الجدول (6)

معيار الإرشاد والدعم الأكاديمي

ت	السؤال	مدى توافر المعيار	نسبة التطبيق
1	هل يساعد أعضاء هيئة التدريس بالقسم طلاب المرحلة الرابعة في اختيار التخصص المناسب لميولهم وقدراتهم في سوق العمل؟	متوافر	69%
2	هل يوفر القسم سبل الإرشاد الأكاديمي المناسب في مراحل الدراسة التخصصية؟	متوافر	78%
3	هل يتَّصف مناخ العمل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالقسم بالعمل الجماعي، وفق الأعراف الأكاديمية المتعارف عليها ؟	متوافر	87%
4	هل يراعي أعضاء هيئة التدريس بالقسم الفروق الفردية عند اختيار مؤشرات قياس مستوى أداء الطلاب؟	متوافر	96%
5	هل يقوم قسم المحاسبة بتقدير الطلاب المتميزين والمبدعين وتكريمهم؟	متوافر	58%
6	هل لدى القسم أنظمة مُحددة وواضحة، تحكم حقوق الطلاب وواجباتهم؟	متوافر	75%
7	هل يتيح رئيس القسم الفرصة للطلاب لتقديم آرائهم؟	متوافر	87%
8	هل يقوم رئيس القسم بالفصل في شكاوى الطلاب في الوقت المناسب ؟	متوافر	90%
مدى توافر متطلبات المحور ونسبة تطبيقها		متوافر	80%

نلاحظ من الجدول (6) أنَّ معايير المحور متوافرة، ومُطبَّقة بشكل جيد جداً، فيما عدا محور مكافأة المتميزين والمبدعين فإنَّها مُطبَّقة بشكل دون المتوسط؛ ويعود ذلك في الأساس إلى أنَّ مكافأة المبدعين عادة ما تكون مركزية، إمَّا على مستوى الكُلية، أو على مستوى الجامعة، وفي هذه الناحية انقسم أفراد العينة على قسمين عند تقييمهم لأداء القسم

وفق هذا المحور: القسم الأول يرى أنَّ القسم لا يُسهم بشكل فعلي بتكريم المبدعين؛ لعدم امتلاكه الموارد المالية، وعدم توفّر صلاحية لرئاسة القسم بإصدار كتب شكر وتقدير للطلبة، فيما يرى القسم الآخر أنَّ القسم يُسهم بشكل فاعل في تكريم المبدعين والمتميّزين من الطلبة، من خلال رفع التوصيات إلى عمادة الكلية لتكريمهم. إنَّ أهمية هذا المحور والمعايير التي يتضمّنونها تبرز من خلال بيان دور القسم العلمي وملاكه في تحفيز الطلبة على الإبداع والابتكار، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم مع مراعاة الفروق الفردية، وهذا بدوره ينعكس إلى توجيه الطلبة نحو التخصص المحاسبي، فيما إذا كان يناسب قدراته ضمن تخصصات مهنة المحاسبة، ثمَّ المساهمة بشكل فاعل في توفير متطلبات سوق العمل.

المحور الخامس: معيار البحث العلمي

الجدول (7)

معيار البحث العلمي

ت	السؤال	مدى توافر المعيار	نسبة التطبيق
1	هل يُنظّم القسم ندوات علمية يشارك فيها الطلاب مع المنظمات المهنية ذات الصلة بالتخصص؟	متوافر	69%
2	هل يُنظّم القسم ورش عمل يشارك فيها الطلاب مع أصحاب المصالح المهتمين بتخصص المحاسبة ك: (البنوك، ومكاتب المحاسبة، وتدقيق الحسابات)؟	متوافر	72%
3	هل يقوم القسم باستضافة مهنيين وخبراء من الخارج الجامعة؛ لإثراء معرفة الطلاب في مجال التخصص؟	غير متوافر	42%
4	هل يقوم أعضاء هيئة التدريس بإجراء بحوث مشتركة للطلاب؟	متوافر	51%
5	هل توجد لوائح وسياسات تحدّد حقوق الملكية الفكرية للأبحاث التي يجريها الطلاب؟	متوافر	75%
6	هل توجد إجراءات واضحة للاستغلال التجاري للأفكار التي يطوّرها الطلاب؟	غير متوافر	27%
7	هل يستفيد أعضاء هيئة التدريس بالقسم من المراكز الوظيفية لخرّيجيه في إنجاز البحوث الميدانية؟	متوافر	57%
8	هل يوفر القسم مصادر المعلومات اللازمة لدعم أنشطة الطلاب البحثية، وإعداد البحوث والتقارير العلمية؟	متوافر	75%
مدى توافر متطلبات المحور ونسبة تطبيقها		متوافر	55%

ومن الجدول (7) نلاحظ أنَّ معايير هذا المحور متوافرة بدرجة دون المتوسط، وهو مؤشر على ضعف أداء القسم في هذا المحور؛ فهناك معياران من معايير المحور غير متوافرة، والمعايير الأخرى مُطبَّقة بدرجة متوسطة أو دون الوسط، وهذا يتطلب من القسم مراجعة أدائه وفق هذا المحور ولا سيَّما إنَّ إجراء الندوات العلمية، واستضافة الخبراء والمهنيين في مجال الاختصاص تساعد في التعرّف على المشكلات التي تواجه مهنة المحاسبة في الواقع العملي، ومن ثَمَّ التعرّف على حاجة سوق العمل المتجدّدة.

المحور السادس: معيار خدمة الجامعة والمجتمع

الجدول (8)

معيار خدمة الجامعة والمجتمع

ت	السؤال	مدى توافر المعيار	نسبة التطبيق
1	هل يوفر القسم برامج وأنشطة يشارك بها الطلاب في خدمة المجتمع؟	متوافر	72%
2	هل يحرص القسم على المشاركة الفعّالة لطلابه في الأنشطة الثقافية و الاجتماعية بالكلية؟	متوافر	90%
3	هل يحرص القسم على إقامة ندوات تناقش موضوعات بخلاف الموضوعات التعليمية، تُشجّع الطلبة على ممارسة أنشطة فاعلة في خدمة المجتمع؟	متوافر	66%
4	هل لدى القسم علاقات قوية بالمؤسسات والشركات ذات الصلة بتخصّص المحاسبة؟	متوافر	78%
5	هل يُنظّم القسم زيارات ميدانية للطلبة إلى المؤسسات والشركات ذات الصلة بتخصّص المحاسبة؟	غير متوافر	39%
6	هل يسعى القسم إلى الاستفادة من علاقاته بالمؤسسات والشركات ذات الصلة بتخصّص المحاسبة، لتوفير فرص عمل مناسبة لطلابه بعد التخرّج؟	غير متوافر	42%
7	هل يسعى القسم إلى الاستفادة من علاقاته بالمؤسسات والشركات ذات الصلة بالتخصّص؛ لإجراء بحوث ودراسات لتطبيق المستجدات العلمية في مجال المحاسبة؟	متوافر	72%
	هل يُنظّم القسم برامج للتطبيقات المحاسبية في المؤسسات والشركات	متوافر	54%

8	لتدريب الطلبة بعد التخرج ؟	
64%	متوافر	مدى توافر متطلبات المحور ونسبة تطبيقها

من الجدول (8) نلاحظ أنَّ أغلب معايير المحور متوفرة، عدا المعيار الخاص بالزيارات الميدانية إلى المؤسسات والشركات ذات التخصص، واستغلال علاقات القسم بالمؤسسات الأخرى؛ لتوفير فرص عمل للخريجين، وهما معياران مهمان، وقد أثر ذلك على درجة تطبيق القسم لمتطلبات هذا المحور، والذي كان بدرجة متوسطة. لذا المطلوب من القسم تطبيق كلا المعيارين المُشار إليهما لرفع درجة هذا المحور خاصة. وتطبيقهما ممكن جداً؛ نظراً لانتشار خريجي القسم السابقين في أغلب المؤسسات والشركات داخل محافظة نينوى، وبالإمكان الاستفادة من ذلك في تنظيم الزيارات وتوفير فرص العمل.

من جانب آخر هناك تفسير مقبول لانخفاض درجة المعيارين المُشار إليهما، وهو أنَّ التدريب العملي خلال العطلة الصيفية يُغني عن الزيارات الميدانية، كما إنَّ أغلب التعيينات في المؤسسات والشركات الحكومية تكون وفق خطط تضعها الحكومة، وقد لا يكون للمؤسسة الحكومية أو الشركة صلاحية التعاقد مع خريجي القسم. فضلاً عن انتشار حالات الفساد الإداري في مجال الحصول على درجات وظيفية، ولعل هذا هو السبب الرئيس لعدم سعي القسم لاستغلال علاقاته بالمؤسسات والشركات ذات الاختصاص في مجال المحاسبة لتعيين خريجي القسم، وتوفير فرص عمل لهم؛ خوفاً من الوقوع في شبهات فساد.

ومن الجداول السابقة يمكن تحديد درجة أداء القسم وفق معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية الدولية، بناءً على نتيجة الفحص حسب المحاور، كما موضَّح في الجدول الآتي:

الجدول (9)

درجة أداء القسم وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية

ت	المحور	الوزن النسبي	درجة المحور	درجة المحور حسب الوزن النسبي
1	معيّار التعلّم والتدريس	20%	61	12.2
2	معيّار الخطّة الدراسية	20%	51	10.2
3	معيّار الرسالة والأهداف	15%	74	11.1
4	معيّار الإرشاد والدعم الأكاديمي	15%	80	12
5	معيّار البحث العلمي	15%	55	8.25

6	معيار خدمة الجامعة والمجتمع	15%	64	9.6
إجمالي الدرجة		100%	63.35	63.35

ومن الجدول (9) نلاحظ أنَّ أداء القسم متوسط كدرجة اعتماد أكاديمي، نسبة لمدى مراعاة القسم عينة البحث لمتطلبات سوق العمل في تخصص المحاسبة والتدقيق.

تحليل العلاقة بين معايير الاعتماد الأكاديمي الدولية المحاسبية وبين التخصصات المحاسبية في سوق العمل العراقي:

يهدف التعرف على العلاقة بين معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية وبين التخصصات المحاسبية في سوق العمل العراقي، يوضح الجدول (10) الآتي هذه العلاقة من خلال معامل الارتباط البسيط ، وعلاقة الأثر بين كل منهما وكما يأتي:

الجدول (10)

تأثير معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية في توفير متطلبات سوق العمل العراقي من التخصصات المحاسبية

الدالة	قيمة F		التأثير	معامل الارتباط البسيط	معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية X
	الجدولية	المحسوبة			حاجة سوق العمل العراقي للتخصصات المحاسبية Y
دالة	4.23	5.761	0.918	0.426	معيار التعلم والتدريس
دالة	4.23	5.564	0.736	0.403	معيار الخطة الدراسية
دالة	4.23	4.767	0.478	0.525	معيار الرسالة والأهداف
دالة	4.23	6.511	0.595	0.448	معيار الإرشاد والدعم الأكاديمي
دالة	4.23	4.334	0.612	0.413	معيار البحث العلمي
دالة	4.23	6.887	0.859	0.427	معيار خدمة الجامعة والمجتمع

ويلاحظ من الجدول (10) وجود علاقة ارتباط موجبة بين معايير الاعتماد الأكاديمي الدولية المحاسبية كلها، وبين حاجة سوق العمل العراقي بالتخصصات المحاسبية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.426)، و (0.403)،

و(0.525)، و(0.448)، و (0.413)، و (0.427)، على التوالي، وهي قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%)، مما يشير إلى تحقق فرضيات الدراسة.

كما يلاحظ من الجدول (10) أنَّ قيم F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وهذا يشير إلى وجود تأثير لمعايير الاعتماد الأكاديمي الدولية المحاسبية على توفير احتياجات سوق العمل العراقي من التخصصات المحاسبية، عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) وبدرجة الحرية (1.26).

الاستنتاجات

1. الاعتماد هو مكانة أكاديمية، أو وضع أكاديمي علمي، يُمنح لمنحه للمؤسسة التعليمية، أو للبرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما متفق عليه مع مؤسسات التقويم التربوية والتعليمية.
2. تساعد معايير الاعتماد الأكاديمي على تطوير جودة تعليم في الاختصاصات الإدارية والمحاسبية في أنحاء العالم جميعاً، من خلال تبني مفاهيم الاعتماد، والقيادة الفكرية، والخدمات ذات القيمة المضافة. وتُعزز مفاهيم التعليم في الإدارة والمحاسبة مع التركيز على التحسين المستمر للجودة في تعليم الإدارة والمحاسبة من خلال المشاركة والابتكار.
3. تم إصدار معايير اعتماد دولية خاصة بالتخصصات المحاسبية عام 2013، وتم إصدار تحديث آخر لها عام 2018، وكانت بعنوان (إجراءات الاعتماد الأكاديمي ومعايير الاعتماد المحاسبي)، وقد تضمنت هذه المعايير أقسام عدة.
4. يتمثل سوق العمل العراقي الذي يستوعب مخرجات التعليم المحاسبي: (محاسبين، ومدققين داخليين وخارجيين) بقطاعات عدة، وأهمها: القطاع الحكومي (وزارات الدولة ودوائرها كافة)، والقطاع الخاص، والجهات الرقابية (ديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة)، وسوق العراق للأوراق المالية، مكاتب المحاسبة، والتدقيق، والمنظمات، والهيئات الأخرى.
5. أثبتت الحالة الدراسية أنَّ مدى الإيفاء بمتطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية الدولية يُسهم في قياس أداء أقسام المحاسبة حول الإيفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المحاسبية.
6. أثبتت دراسة الحالة، أنَّ أقسام المحاسبة في العراق تطبق جزءاً كبيراً من معايير الاعتماد الأكاديمي للمحاسبة الدولية، ولو بشكل ضمني، على الرغم من المدة القصيرة لإصدارها، وعلى الرغم من عدم إقرارها بشكل رسمي من قبل الجهات المسؤولة.
7. أثبتت دراسة الحالة وجود علاقة ارتباط موجبة بين معايير الاعتماد الأكاديمي الدولية المحاسبية كلها، وبين حاجة سوق العمل العراقي بالتخصصات المحاسبية.

التوصيات

1. اعتماد معايير الاعتماد الأكاديمي المحاسبية في تقييم أداء أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية؛ لتركيزها على محاور يُسهم في رفع جودة التعليم الأكاديمي، من خلال الأخذ بالتطورات الحديثة في بيئة التعليم، والعمل المحاسبي.
2. السعي لجعل الإيفاء بمتطلبات سوق العمل هدفاً رئيساً من أهداف أقسام المحاسبة، وإدخاله ضمن رسالتها.
3. التركيز على تطوير مهارات طلبة أقسام المحاسبة في مجال استعمال تقنيات المعلومات في العمل المحاسبي عند إعداد المناهج الدراسية.
4. إجراء ورشات عمل، والقيام بزيارات ميدانية فضلاً عن استضافة خبراء مهنيين لإلقاء محاضرات على طلبة قسم المحاسبة؛ لتقريب طبيعة الواقع العملي لطلبة قسم المحاسبة، ما يجعلهم مؤهلين لممارسة مهنة المحاسبة عند تخرجهم.

5. إنشاء قنوات اتصال مع خريجي أقسام المحاسبة؛ لتطوير قدراتهم، والتعرف على المشاكل التي يواجهونها في الواقع العملي.

قائمة المصادر

1. أمل محمد سلمان، وحسام محمد علي مهدي (2018)، برنامج التعليم المحاسبي واحتياج سوق العمل دراسة ميدانية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (16)، العدد (63)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
2. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (2011)، معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.
3. خالد عبدالعزيز عطية وعلاء الدين زهران (2008)، نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (1)، العدد (2).
4. خير الدين جمعة وعمر اوي سمية (2017)، دور الاعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم الجامعي، مجلة الأصيل للبحوث الإدارية والاقتصادية، العدد (2)، جامعة عباس لغزور خنشلة، الجزائر.
5. سناء عبدالرحيم سعيد ومصطفى مهند محمد علي (2017)، إمكانية تطبيق معايير اعتماد AACSB الدولية في كليات الإدارة والاقتصاد، دراسة حالة في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (95)، العدد (23)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
6. عبدالمنعم البلة حسابة (2017)، تقويم مناهج المحاسبة بجامعة السلام في ضوء احتياجات سوق العمل، مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية، المجلد (1)، العدد (1)، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة السلام.
7. قرين ربيع (2020)، تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي كمدخل لضمان جودة التعليم العالي في ضوء التجربة الأمريكية البريطانية الفرنسية، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد (4)، العدد (2)، جامعة جيجل، الجزائر.
8. محمود صبحي حسان (2018)، مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل دراسة ميدانية على المؤسسات والجامعات الأهلية المحلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.
9. هنار إبراهيم أمين (2012)، الاعتماد المؤسسي والأكاديمي ومعاييرهما، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد (28)، ديوان الوقف السني.
10. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2018)، معايير الاعتماد المؤسسي الوطنية لمؤسسات التعليم العالي في العراق،

www.qaa.uobaghdad.edu.iq

11. AACSB(2016), Eligibility Procedures and Accreditation Standards for Accounting Accreditation, www.aacsb.edu
12. AACSB(2018), Eligibility Procedures and Accreditation Standards for Accounting Accreditation, www.aacsb.edu